

بالأصغر . وعلى التقديرين ، يلزم إمكان اتّصاف بعض الأصغر بالأكبر .
 وأمّا الضّرب المنتج للسّالبة الكلّية ، فينتج هاهنا الضّرورة ؛ لأنّ
 الصّغرى السّالبة الضّرورية تنعكس ضرورية . وحيثُذ يرتدّ إلى الثّاني ،
 وتكون النتيجة - لا محالة - ضرورية .

وأما المنتجان للسّالبة الجزئية فعقيمان ، لأنّ الأصغر وإن كان ضرورياً
 للأوسط لكن ذلك لا ينافي كون الأوسط ممكناً للأصغر ، وهو أيضاً ممكن
 للأكبر . وقد عرفت أنّه لا قياس عن ممكنتين في الثّاني¹ .

[55و]

القسم الثالث في اختلاط الممكن والمطلق

ولنبداً بجعل المطلقة كبرى :

فالضّربان المنتجان للموجبة الجزئية ينتجان ممكنة عامّة ؛ لأنّ الكبرى
 دلّت على اتّصاف كلّ الأكبر أو بعضه بالأوسط ، والصّغرى دلّت على إمكان
 اتّصاف كلّ الأوسط بالأصغر .

فيلزم إمكان اتّصاف كلّ الأكبر أو بعضه بالأصغر . وعلى التقديرين ،
 يلزم إمكان اتّصاف بعض الأصغر بالأكبر .

وأما المنتج للسّالبة الكلّية فعقيم هنا ؛ لأنّ الكبرى دلّت على اتّصاف كلّ
 الأكبر والصّغرى دلّت على إمكان خلوّ كلّ الأوسط عن الأصغر . وهذا
 يقتضي إمكان خلوّ الأكبر من الأصغر ، ولا يلزم منه إمكان خلوّ الأصغر عن
 الأكبر .

وأما المنتجان للسّالبة الجزئية فينتجان ممكنة عامّة ، إن كانت المطلقة عرقيّة
 - عامّة كانت أو خاصّة - لأنّك متى عكست الصّغرى حصل قياس من ممكنة
 صغرى ومطلقة منعكسة كبرى . والنتيجة ممكنة عامّة ، على ما تقدّم .

1 راجع فيما سبق : ص 247 .